

قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني

رقم (377) لسنة 2020 ميلادية

بتقرير أحكام استثنائية لمواجهة جائحة انتشار وباء فيروس كورونا المستجد

بمدينة سبها

المجلس الرئاسي:-

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ 3 أغسطس 2011 م وتعديلاته.
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ 17 ديسمبر 2015 م.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتهما.
- وعلى القانون رقم (106) لسنة 1973 م إصدار القانون الصحي ولائحته التنفيذية.
- وعلى القانون رقم (12) لسنة 2010 م بشأن إصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (4) لسنة 2016 م بشأن تشكيل حكومة الوفاق الوطني.
- وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (12) لسنة 2016 م بشأن منح تفويض بمهام.
- وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (209) لسنة 2020 م، بإعلان حالة الطوارئ.
- وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (215) لسنة 2020 م، بإعلان حظر التجول.
- وعلى قرار المجلس الرئاسي رقم (245) لسنة 2020 م، بتقرير استثناء من تطبيق أحكام لائحة العقود الإدارية.
- وعلى كتاب رئيس اللجنة العلمية الاستشارية لمكافحة جائحة فيروس كورونا رقم (142) المؤرخ في 27 / 05 / 2020 م.
- وعلى ما تقتضيه المصلحة العامة.

قرر

مادة (1)

تغلق الحدود الإدارية لمدينة سبها ويمنع التنقل من وإلى المدينة ويحظر التجول داخل المدينة حظراً كاملاً لمدة (7) سبعة أيام اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار لمواجهة خطر جائحة انتشار وباء فيروس كورونا المستجد.

مادة (2)

يستثنى من الأحكام المقرر بموجب المادة السابقة الأعمال المنصوص عليها في المادة (2) بالقرار رقم (215) لسنة 2020 م المشار إليه وهي الأعمال ذات الطبيعة السيادية والأمنية والصحية والصيدليات وأعمال البيئة والكهرباء والطاقة والاتصالات والشحن.

مادة (3)

تتخذ وزارة الصحة التدابير الاستثنائية لمواجهة هذه الجائحة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة من خلال تحشيد فرق الرصد والتقصي حول المدينة وداخلها وتفعيل الرصد النشط حسب الأسس العلمية وكذلك تسيير قافلة طبية مختصة لدعم النظام الصحي بالمدينة.

مادة (4)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني

صدر في 5 شوال 1441 هجري

الموافق 28 / 5 / 2020 ميلادي



DCAF
a centre for security,
development and
the rule of law

This document constitutes an un-official transcription/translation. DCAF cannot be held responsible for damages that may arise from its use. For official reference, please refer to the original text as published by the Libyan Authorities.

DCAF's Libyan Security Sector Legislation project is financed by the DCAF Trust Fund for North Africa.

www.security-legislation.ly